الصناعة المصرفية الإسلامية.. تطورها وتحدياتها

د. مطاي عبد القادر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشلف - الجزائر

تعتمد البنوك الإسلامية في عملها على المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية خاصة مبدأ المضاربة والمشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل، وليس على تعظيم الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة كما هو الحال في البنوك التقليدية.

لقد اتضح خلال الأزمة المالية العالمية مدى قوة البنوك أو المصارف الإسلامية كحل بديل للازمة التي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية والشركات في أمريكا وغيرها، في حين ثبتت البنوك والمصارف الإسلامية لأنها تؤدي إلى إنتاج حقيقي وليس نمواً نقدياً فقط، وكانت ولا زالت هذه البنوك مثالاً رائعاً يُحتذى به كصرح اقتصادي إسلامي شامخ وناجح يقتدي بالشريعة الإسلامية. وسنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: تطورات الصيرفة الإسلامية عالمياً وعربياً:

انطلقت صناعة التمويل الإسلامي من منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بين العقدين ١٩٦٠ و١٩٧٠، وتوسّع النطاق الجغرافي لهذه الصناعة خارج أسواقها التقليدية ليتضمن مناطق مختلفة مثل أوروبا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، ويوجد حالياً أكثر من ٦٠٠ مؤسسة مالية إسلامية تعمل في أكثر من ٧٠ دولة حول العالم (٢٥٠ مؤسسة منها في دول الخليج العربي و١٠٠ في الدول العربية الأخرى)، كما تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي، حيث زاد حجم الأصول المالية الإسلامية من ١٥٠ مليار دولار في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى ما يقارب ١.٩ تريليون دولار بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٤، كما يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استحوذت على نسبة ٧٢٪ من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٤[١]، فيما استحوذت دول الخليج العربية وحدها على نسبة ٣٧٪

[١] المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع http://www.uabonline.org/ar

من الأصول المالية الإسلامية العالمية، ونسبة ٥٢٪ من أصول المؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة ذاتها[١].

ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤، فقد بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم ٣٨ مليون عميل. ومع ذلك لا تزال ٨٠٪ من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة يمكن أن تستوعب المزيد من المتعاملين، مع الإشارة الى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية شكلت حوالي ٢٪ فقط من الأصول المالية العالمية في العام ٢٠١٤.

ويواصل قطاع الصيرفة الإسلامية السيطرة على المحفظة العالمية من الأصول المالية الإسلامية وهو يمثل حصة قدرت بحوالي ١.٤٨ تريليون دولار بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤ وهو ما يشكل حوالي ٨٠٪ من إجمالي أصول التمويل الإسلامي، ومن مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم يوجد ٨١٪ منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أي ١.٢٠ تريليون دولار)، أما بالنسبة للأصول المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي فهي تبلغ حوالي ٥٦٤.٢ مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي ٣٨٪ من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤، وعلى صعيد كل بلد خليجي، تحوز السعودية على ١٨.٥٧٪ من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، والإمارات على ٧.٣٦٪، والكويت على ٥.٩٧٪، وقطر على ٤.٤٧٪، والبحرين على ١.٦٧٪[٢].

ثانيا: تطورات أكبر عشرة مصارف إسلامية عربية:

بلغ حجم موجودات القطاع المصرفي الإسلامي العربي حوالي ٦٠٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ أي حوالي ٢٠٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي. وتتركز المصارف الإسلامية العربية بشكل كبير في دول الخليج العربي، حيث بلغت موجودات المصارف الإسلامية السعودية حوالي ٢٥٧ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٤، والإماراتية حوالي ١٠٦ مليار دولار، والكويتية حوالي ٨٠ مليار دولار، والقطرية حوالي ٦٠ مليار دولار، والبحرينية حوالي ٥٧ مليار دولار، وتشكلّ موجودات المصارف الإسلامية في دول الخليج العربي حوالي ٩٣٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإسلامي العربي وحوالي ١٨٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي (بنهاية العام ٢٠١٤)[٣].

[١] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠١٥.
[٢] المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ٢٠١٥
[٣] المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع http://www.uabonline.org/ar/

وتحتل المصارف الإسلامية العربية مركزاً مهماً ضمن المصارف الإسلامية حول العالم سواء من حيث العدد أو الحجم، فمن أصل أكبر ١٠٠ مصرف إسلامي في العالم يوجد ٤٦ مصرفاً عربياً، ٣٨ منهم في دول الخليج (بما فيها أكبر ١٠ مصارف)، وضمن دول الخليج العربي، تتركز الصيرفة الإسلامية (من حيث الموجودات) في مجموعة صغيرة من المصارف التي تسيطر على حصة سوقية ضخمة. كما تتضمن قائمة أكبر ٥٠ مصرف عربي ثمانية مصارف إسلامية.

ونشير إلى أن أكبر عشرة مصارف عربية إسلامية متوافقة بالكامل مع الشريعة (بحسب ترتيب الموجودات لنهاية الفصل الأول من العام ٢٠١٥) هي: مصرف الراجحي (السعودية)، بيت التمويل الكويتي (الكويت)، بنك دبي الإسلامي (الإمارات)، مصرف أبوظبي الإسلامي (الإمارات)، مصرف قطر الإسلامي (قطر)، مجموعة البركة المصرفية (البحرين)، مصرف الريان (قطر)، مصرف الانماء (السعودية)، بنك الجزيرة (السعودية)، ومصرف الهلال (الإمارات)، وتشكل موجودات هذه المصارف حوالي ١٠.٨٪ من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي وحوالي ٥٥٪ من مجموع موجودات القطاع المصرفي الإسلامي العربي (بنهاية العام ٢٠١٤)، كما أنها حازت على ١٢.٥٪ من ودائع القطاع المصرفي العربي، و١٢.٧٪ من قروضه، و١٣.٤٪ من إجمالي حقوق المساهمين فيه.

يتصدر مصرف الراجحي المصارف الإسلامية العربية من حيث حجم الأصول التي بلغت حوالي ٨٢ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٤، وهي شكلت حوالي ١٤٪ من مجمل أصول القطاع المصرفي الإسلامي العربي، ويحتل هذا المصرف المرتبة السادسة بين المصارف العربية من حيث حجم الموجودات، تلاه بيت التمويل الكويتي بأصول بلغت حوالي ٦٠ مليار دولار، وما نسبته حوالي ١٠٪ من مجمل أصول القطاع. ثم بنك دبي الإسلامي بأصول بلغت حوالي ٣٤ مليار دولار، وما نسبته حوالي ٦٪ من مجمل أصول القطاع المصرفي الإسلامي العربي، وبذلك، فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف إسلامية عربية حوالي ٣٠٪ من مجمل أصول القطاع المصرفي الإسلامي العربي بنهاية العام ٢٠١٤[١].

وقد حقق مصرف الإنماء أعلى نسبة نمو خلال العام ٢٠١٤، حيث بلغت نسبة نمو موجوداته ٢٨.٤٪، أما خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٥، فقد حقق بنك دبي الإسلامي أعلى نسبة نمو في الموجودات بلغت ١٢.٦٪، كما نلاحظ تفاوتاً في السياسة التمويلية بين تلك المصارف، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع ٩٩٪ لدى

[١] المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع http://www.uabonline.org/ar/research/financial/

مصرف الهلال بنهاية العام ٢٠١٤، فيما بلغت نسبة ٧٣٪ لدى مجموعة البركة المصرفية. وبالنسبة لمعدلات الرسملة، تفاوتت النسب بين ٢٢٪ لدى مصرف الإنماء و٩٪ لدى مجموعة البركة المصرفية، أما بالنسبة لمعدلات الربحية فقد حقق مصرف الريان أعلى معدل عائد على حقوق الملكية خلال العام ٢٠١٤ بلغ ١٧٪، فيما سجل مصرف الهلال أدنى نسبة ربحية بلغت ١٠.٦٪ بنهاية العام ٢٠١٤، وعلى الرغم من احتلال بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية من حيث حجم الموجودات، إلاّ أن معدل العائد على حقوق المساهمين لديه بلغ ٦٠.٢٪.

جدول ١ : بيانات أكبر ١٠ مصارف إسلامية عربية (مليون دولار)

	الموجودات			التمويل			الودائع			حقوق المساهمين			الأرباح		
	*2015	2014	2013	*2015	2014	2013	*2015	2014	2013	*2015	2014	2013	*2015	2014	2013
مصرف الراجحي	85,421	82,056	74,632	54,681	54,917	49,817	70,805	68,287	61,757	11,235	11,172	10,241	405	1,823	1,983
بيت التمويل الكويتي	57,113	60,287	57,233	37,868	28,487	30,032	36,291	37,157	35,958	6,916	7,161	6,153	142	444	413
بنك دبي الإسلامي	38,017	33,757	30,843	22,290	20,157	15,278	28,345	25,162	21,542	5,576	4,825	4,453	232	764	468
مصرف ابو ظبي الإسلامي	31,057	30,492	28,086	20,290	20,643	16,825	23,853	23,100	20,579	3,832	3,729	3,562	123	477	395
مصرف قطر الإسلامي	27,107	26,392	21,251	17,715	16,396	12,950	19,473	18,298	13,836	3,724	3,893	3,756	113	458	364
مجموعة البركة المصرفية	23,123	23,463	20,968	13,432	13,550	15,355	18,145	18,650	17,744	1,961	752,0	1,983	70	752	258
مصرف الريان	22,839	22,004	18,282	17,251	15,909	11,385	16,707	17,190	13,278	2,993	3,220	2,891	142	554	468
مصرف الإنماء	22,309	21,563	16,800	14,666	14,303	11,980	16,411	15,847	11,403	4,654	4,784	4,489	92	337	268
بنك الجزيرة	18,494	17,748	15,993	10,896	10,999	9,332	14,774	14,552	12,822	1,683	1,662	1,520	61	153	174
مصرف الهلال	غ.م.	11,273	10,538	غ.م.	8,411	7,380	غ.م.	8,480	7,672	غ.م.	1,556	1,071	غ.م.	25	120
المجموع	**غ.م.**	**329,035**	**294,626**	**غ.م.**	**203,772**	**180,334**	**غ.م.**	**246,723**	**216,591**	**غ.م.**	**44,077**	**40,119**	**غ.م.**	**5,310**	**4,911**

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. * الفصل الأول.

المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع رابط

رسم بياني ١ : حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة (مليار دولار) ونسب نموها (٪)

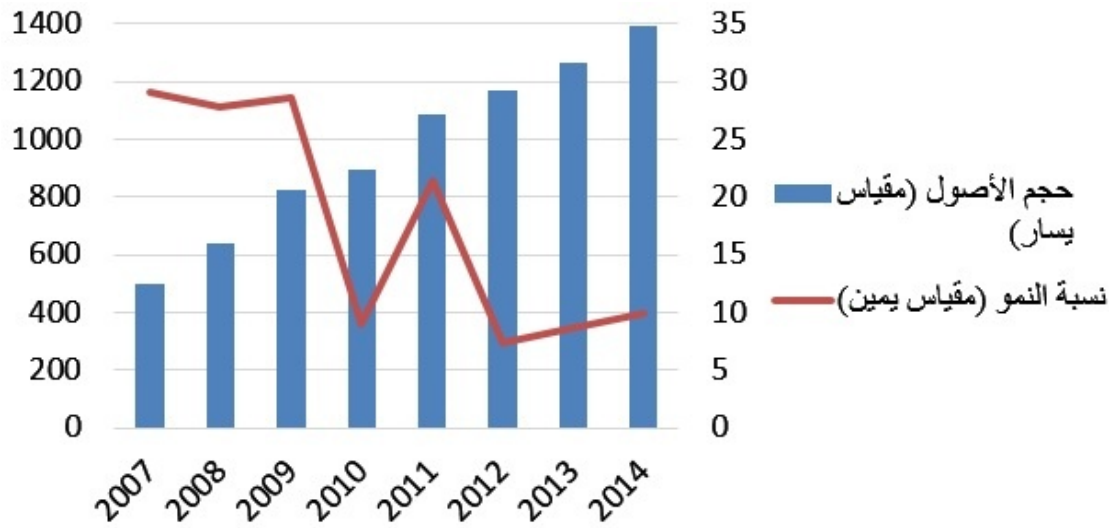

المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع رابط

بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول حوالي ١,٢٦٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (بزيادة ٨.٧٪ عن العام ٢٠١٢) وحوالي ١,٣٩٢ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٤ (بزيادة ١٠٪)، كما بلغ معدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ حوالي ١٥.٧٪، ومن المتوقع أن يصل حجم هذه الأصول بنهاية العام ٢٠١٨ الى ٣.٤ تريليون دولار.

وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي ٨٠٪ من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة ١٥٪ ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة ٤٪، وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة ١٪.

ثالثا : الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية :

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يوجد حالياً حوالي ٧٨.٩٪ من أصول المؤسسات المالية. وتستحوذ دول الخليج العربية على نسبة ٤٠.٣٪ من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة ٣٨.٦٪ من الأصول المالية الإسلامية، في المقابل تستحوذ قارة آسيا على نسبة ١٨.٧٪ من الأصول الإسلامية، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة ٠.٨٪، وأوروبا وأميركا واستراليا مجتمعة على نسبة ١.٧٪.

جدول ٢ : توزيع الأصول الإسلامية بحسب الأقاليم (مليار دولار)

	2014	2013	2012
دول مجلس التعاون الخليجي	561.01	496.94	404.90
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون دول الخليج العربية	537.09	489.76	487.43
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ضمنها دول الخليج العربية	1,098.10	986.70	892.32
أفريقيا جنوب الصحراء	10.56	10.37	10.73
آسيا	259.48	248.59	208.48
أستراليا وأوروبا وأميركا	23.53	21.70	54.72
المجموع	**1,391.68**	**1,267.36**	**1,166.26**

المصدر: The Banker.

المصدر: اتحاد المصارف العربية على الموقع رابط

في العام ٢٠١٤، بلغت نسبة نمو الأصول الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ١١.١٦٪، تلتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ضمنها دول الخليج (١٠.٤٢٪)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون دول الخليج العربية (٩.٦٧٪)، وسجلت أستراليا وأوروبا وأمريكا مجتمعة نمواً بلغ ٨.٤٣٪، وآسيا ٤.٣٨٪، وأفريقيا ١.٨٨٪.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤، فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نمو (١٧.٨١٪)، تلتها منطقة الشرق الأوسط دون دول الخليج العربي (١٦.٤٧٪)، ثم أفريقيا جنوب الصحراء (١٤.٨٤٪)، وأستراليا وأوروبا وأميركا مجتمعة (١٦.٤٧٪)، وآسيا (١٢.٢٤٪).

وكانت مجموعة دول قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نمواً في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية الصادر عن Ernst &Young، إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة حوالي ٦٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ و٧٥٣ مليار دولار عام ٢٠١٤ (أي ٨٠٪ و٨٢٪ من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية على التوالي)، مسجلة نمواً سنوياً نسبته ١٨٪ بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣، كما من المتوقع أن يرتفع إلى ١٩٪ خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ ليصل حجم الأصول في هذه الدول إلى ١.٨ تريليون دولار.

جدول ٣ : ترتيب أول ٢٠ دولة بحسب مجموع الأصول الإسلامية – ٢٠١٤

الترتيب		مجموع أصول المؤسسات الإسلامية (مليار دولار)	النسبة المئوية من مجموع العشرين دولة (%)	عدد المؤسسات الإسلامية العاملة
1	إيران	517.0	37.45	29
2	السعودية	257.1	18.62	40
3	ماليزيا	204.1	14.79	37
4	الإمارات العربية المتحدة	105.8	7.66	20
5	الكويت	80.4	5.83	27
6	قطر	59.3	4.29	9
7	البحرين	56.6	4.10	32
8	اندونسيا	19.1	1.38	54
9	بنغلاديش	19.0	1.37	24
10	تركيا	13.1	0.95	1
11	باكستان	7.7	0.55	18
12	السودان	7.4	0.54	11
13	سويسرا	6.7	0.48	1
14	مصر	6.5	0.47	1
15	بروناي	5.0	0.36	1
16	تايلاند	4.1	0.29	1
17	اليمن	3.3	0.24	5
18	المملكة المتحدة	3.2	0.23	4
19	سوريا	2.8	0.20	3
20	تانزانيا	2.5	0.18	1
	المجموع	**1,380.6**	**100**	**319**

المصدر: The Banker.

المصدر : اتحاد المصارف العربية على الموقع رابط

جدول ٤ : المؤشرات المالية الأساسية لأكبر عشرة مصارف إسلامية عربية (٪)

	نمو الموجودات		القروض/ الموجودات		القروض/الودائع		الودائع/ الموجودات		حقوق الملكية/الموجودات		العائد على حقوق الملكية		العائد على الموجودات	
	2014	*2015	2014	*2015	2014	*2015	2014	*2015	2014	*2015	2014	*2015	2014	*2015
مصرف الراجحي	9.9	4.1	67.0	64.0	80.4	77.2	83.2	82.9	13.6	13.2	16.3	3.6	2.2	0.5
بيت التمويل الكويتي	5.3	(5.3)	47.3	66.3	74.6	104.3	63.3	63.5	10.2	12.1	6.2	2.1	0.7	0.2
بنك دبي الإسلامي	9.4	12.6	59.7	58.6	80.1	78.6	74.5	74.6	14.3	14.7	15.8	4.2	2.3	0.6
مصرف أبوظبي الإسلامي	8.6	1.8	67.7	65.3	89.4	85.1	75.8	76.8	12.2	12.3	12.8	3.2	1.6	0.4
مصرف قطر الإسلامي	24.2	2.7	62.1	65.4	89.6	90.1	69.3	71.8	14.7	13.7	11.8	3.0	1.7	0.4
مجموعة البركة المصرفية	11.9	(1.4)	57.8	58.1	72.6	74.0	79.5	78.5	9.0	8.5	13.3	3.6	0.9	0.3
مصرف الريان	20.4	3.8	72.3	75.5	92.5	103.3	78.1	73.2	14.6	13.1	17.2	4.7	2.5	0.6
مصرف الإنماء	28.4	3.5	66.3	65.7	90.3	89.4	73.5	73.6	22.2	20.9	7.0	2.0	1.6	0.4
بنك الجزيرة	11.0	4.2	62.0	59.0	75.6	73.8	82.0	80.0	9.4	9.1	9.2	3.6	0.9	0.3
مصرف الهلال	7.0	غ.م	74.6	غ.م	99.2	غ.م	75.2	غ.م	13.8	غ.م	1.6	غ.م	0.2	غ.م

* الفصل الأول.

المصدر : اتحاد المصارف العربية على الموقع رابط

رابعا : التحديات الراهنة التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية :

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في الوقت الراهن جملة من التحديات التي تساعد على دعم أسواق رأس المال العربية إذا ما تم تذليلها أهمها[1] :

– تحرير وعولمة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية وتحرير الخدمات .

– الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية .

– ضآلة أحجام البنوك الإسلامية – قرابة ٧٥ ٪ من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كلا منها أقل من ٢٥ مليون دولار – وضعف التنسيق والعمل المشترك بينها على المستوى الدولي .

– عدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية ودولية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المُستخدمة في السوقين المالي والنقدي، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالباً ما تشكل مجالاً رحباً لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف .

– عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، إذ أن مُعظم القوانين والأنظمة المُتعلقة بالعمل المصرفي جاءت لتناسب أعمال المصارف التقليدية بالدرجة الأولى بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي .

ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يُساعد في زيادة حدة المُنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمُنتجات المصرفية المُقدمة[2] .

– الحاجة إلى الملاءة المالية وزيادة رأس المال وكفايته بسبب الوظائف التي يؤديها المصرف الإسلامي (القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه) .

– عدم تطوير الأدوات المالية في أسواق رأس المال العربية والدولية من أجل مواجهة ظروف السيولة عند الحاجة إليها أو عند وجود فائض منها .

– قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي والتي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية .

---

[1] عبد الحميد أبو موسى، الصناعة المصرفية وتحديات المرحلة، إتحاد المصارف العربية، أكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٢٨٤، ص ١٠ – ١١.
[2] منور إقبال، أوصاف محمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة مناسبات رقم ٢ للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية ٢٠٠١.

– وجود مشاكل مُحاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية؛

– ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

خاتمة:

إنه من أجل مواجهة البنوك الإسلامية للتحديات السالفة الذكر فإننا نقترح ما يلي:

– دراسة الجوانب الشرعية والتي تتضمن القواعد والضوابط الشرعية المستمدة من فقه المعاملات من أهم المجالات التي يجب الإلمام بها من كافة العاملين بالمصارف الإسلامية لأنها القاعدة التي تنطلق منها كافة المعاملات بالمصارف الإسلامية.

– العمل على استخدام الصيغ التمويلية من مرابحات ومشاركات ومضاربات واستصناع وإجارة إلى غير ذلك بكفاءة عالية، ومن ثم يجب إعداد برامج متخصصة للعاملين تتضمن دراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسات الجدوى وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية والمعايير المحاسبية الخاصة بها.

– العمل على تطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية من أهم المجالات التي يجب التركيز عليها تأهيل العاملين فنياً وتقنياً وذلك بهدف مواجهة التحديات التي تقابل الصناعة المصرفية الإسلامية، ويتطلب ذلك إعداد برامج تنمية ذاتية للعاملين وبرامج الهندسة المالية لتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

– العمل على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة للعملاء ومعرفة العاملين بالفرق بينها وبين الخدمات المصرفية التقليدية من الجوانب المهمة التي يجب علي العاملين بالمصارف الإسلامية إتقانها.

– الاهتمام بالجوانب التسويقية لأنها تعتبر من المجالات التي يجب الاهتمام بها من حيث إكساب العاملين المهارات التسويقية الحديثة والقدرة على بيع المنتجات ومهارات الاتصال الفعال، وذلك عن طريق تنظيم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة في هذا المجال.

– الاهتمام بالجوانب الأخلاقية لأنها تعتبر من أهم المجالات التي يجب غرسها في العاملين بالمصارف الإسلامية وذلك عن طريق الاهتمام بالبرامج التدريبية التي تحث العاملين على الاهتمام بحسن المعاملة وإتقان العمل والالتزام بتعاليم الإسلام.